



بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة بيان تجمع لا للعنف ضد المرأة في كركوك

العنف ضد المرأة ظاهرة يعود تاريخها الى خمسة الاف سنة، وتأتي مع ابتداء نظام السلطة الابوية، بمعنى اخر ان العنف نتاج لعقلية نظام السلطة الذكورية. وعلى الرغم من وجود العنف في كل العصور، الا أنه تغير بمرور الزمن، واتخذ اشكالا وانواعا مختلفة، وذلك حسب الظروف والأزمنة التي عاشها الانسان.

لا ننكر ان البشرية جمعاء وبمرور الزمن تعرضت لشتى انواع العنف، وحصلت المرأة على حصة الاسد من هذا العنف. وفي تاريخ نضال الشعوب حدد ٢٥ تشرين الثاني من كل عام (يوماً عالمياً لوقف العنف ضد المرأة). ويعود تاريخ هذا اليوم الى خمسين سنة مضت. ففي عام ١٩٦٠ وفي جمهورية الدومنيكان، كانت هناك ثلاثة اخوات (باتريا ومينرفا وماريا تريزا ميرابيل) شاركن في حركة النضال من اجل الحرية ضد نظام (تروخيلا) الدكتاتوري، وتم القبض عليهن من قبل الشرطة السرية، وتعرضن لشتى انواع التعذيب والضرب والشتم والاعتداء الجنسي عليهن، ثم جرى قتلهن في يوم ٢٥ تشرين الثاني. وقد دفع هذا التصرف اللا اخلاقي والبعيد كل البعد عن القيم الانسانية نساء الدومينيكان الى التضافر وتصعيد نضالهن ضد النظام الدكتاتوري، الذي سقط بعد ذلك بعدة أشهر. وفي مؤتمر إقليمي عقده مجموعة من النساء في امريكا اللاتينية تم إقرار يوم ٢٥ تشرين الثاني من كل عام يوماً للنضال بوجه العنف (السياسي والاجتماعي والقانوني) على المرأة، كما اتخذت الأمم المتحدة في ١٩٩٩ قراراً مماثلاً .

عندما ندّ كر بهذا اليوم لا نقصد فقط انه يوم ممارسة العنف ضد المرأة، بل لكي يكون رمزا لوقف العنف على المرأة والاستهانة بها، لاسيما ان العنف في عموم العراق واقليم كردستان اصبح مشكلة عويصة يعاني منها جميع افراد مجتمعنا، وبوجه الخصوص في مدينة كركوك، حيث تعاني المرأة يوميا، وبأستمرار، من شتى انواع العنف، سواء كان **عنفًا اقتصاديا وقانونيا وجسديا وجنسيا ونفسيا وباشكاله السياسي والمجتمعي والاسري**. وتشير جميع الابحاث والتقارير الي ان المرأة في كركوك تتعرض وبأستمرار إلى العنف القانوني والجسدي والجنسي والنفسي، ولا يمر يوم الا ونسمع عن امرأة انتحرت او احترقت او قتلت.

وعليه نحن مجموعة من المنظمات النسوية المدنية والمؤسسات والشخصيات الديمقراطية، برجالها ونسائها قمنا بهذه الحملة، وبدأنا اعمالنا منذ اربعة اشهر بعدة نشاطات. واليوم ننتهز هذه الفرصة لاستنكار جميع انواع العنف ضد المرأة، والمطالبة بالحد منها والقضاء عليها.

واليوم نطالب مجلس محافظة كركوك بإصال صوتنا ومطالبنا الأتية الى الجهات ذات العلاقة في الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان والسلطتين التشريعتين في البرلمان العراقي والكوردستاني:

- ١- العمل على تشريع قانون الحماية من العنف الاسري والسعي لتطبيقه.
- ٢- تعديل المادة ٤١ من الدستور العراقي، التي تعد فاتحة للتفكك الاسري والمجتمع واهدار حقيقي لحقوق المرأة المشروعة، وكذلك بتكريس مبدأ الطائفية والانتماء المذهبي.

- ٣- تعديل المادة ٤٠٩ من قانون العقوبات العراقي المرقم ١١١ لسنة 1969 (قتل النساء بدافع الشرف) اسوةً بقانون اقليم كردستان، الذي يعتبر فعل الجاني جريمة قتل عمد.
- ٤- الغاء الفقرة ١ من المادة ٤١ من قانون العقوبات العراقي المرقم ١١١ لسنة 1969، التي تعطي الحق للزوج بتأديب زوجته بالضرب.
- ٥- نطالب مجلس القضاء الأعلى بالغاء التعليمات الخاصة بعدم ترويح وقبول دعاوى التفريق وفق مواد قانون الاحوال الشخصية، والغاء السوابق القضائية او تجميدها والخاصة ببرد دعاوى التفريق المرفوعة من قبل الزوجة، وخاصة الدعاوى المرفوعة وفق المادة ٤١ من قانون العقوبات.
- ٦- فتح ملاجئ خاصة لإيواء النساء اللاتي يتعرضن للعنف.
- ٧- زيادة نسبة النساء في جميع مواقع صنع القرار.
- ٨- معاقبة جميع المؤسسات والاطراف الذين يتاجرون بالنساء.
- ٩- تدريب محققى القضاء والقضاة وضباط الشرطة بمفاهيم حقوق الانسان وحقوق المرأة خاصة، وكيفية التعامل مع الضحايا، وربط درجات ترفيعهم على مدى التزامهم بتطبيق هذه الحقوق.
- ١٠- فتح اقسام خاصة في مراكز الشرطة للعنف الاسري يكون الكادر المختص نسائياً حصراً لتجنب احراج ضحايا العنف.
- ١١- منع رجال الدين من ابرام عقود الزواج والطلاق قبل تسجيل العقد في المحكمة، من أجل تلافي المشاكل المضره للمرأة واهدار حقوقها الشرعية.
- ١٢- دعم مبدأ سيادة القانون وعدم اللجوء الى مبدأ سيادة التقاليد العشائرية المجحفة بحق المرأة.

تجمع لا لعنف ضد المرأة في كركوك